Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

" مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"

دراسة حالة في جامعة صبراتة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – كلية الإدارة والموارد البشرية

■ د. نادية ميلاد الماقوري
Nadih.almabrok@sabu.edu.ly

■ أ.د مصطفى ساسي افتوحة
mustafa.eftuha@sabu.edu.ly

■ عبد الرحمن احمد الطيب المحجوبي
Abdurahman.altayeb@eco.sabu.edu.ly

■ رضوان محمد الطاهر الحاج
Radhwan.alhaaj@eco.sabu.edu.ly

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان / جامعة صبراته

تاريخ الاستلام:2025/11/12 –تاريخ المراجعة: 2025/12/1– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر: 29/ 1/ 2026

- الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اتباع منهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة صبراتة بكليتي الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان، والإدارة والموارد البشرية– زلطن، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Spss)، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: وجود ضعف واضح في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل جامعة صبراتة، وكذلك وجود ضعف في القوانين المعمول بها في حالة حدوث تجاوزات كالرشوة والاستعمال السيئ للسلطة، واوصت الدراسة بتعزيز الجهود لتطبيق مبادئ الحوكمة من خلال وضع استراتيجيات واضحة وزيادة وعي العاملين بأهمية هذه المبادئ في تحسين الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة – الفساد المالي والإداري – مؤسسات التعليم العالي.

:Abstract

The study aimed to identify the extent of applying governance principles in higher education institutions from the point of view of faculty members in Libyan universities. To achieve the study objectives, the descriptive analytical approach was followed, where a questionnaire was distributed to faculty members at Sabratha University in the Faculties of Economics and Political Science – Sorman, and Management and Human Resources – Zliten. The data were analyzed using the statistical analysis program (Spss). The study reached several results, the most important of which are: There is a clear weakness in the level of application of governance principles within Sabratha University, as well as the weakness of the laws in force in the event of violations such as bribery, fraud and misuse of power. The study recommended enhancing the university's efforts in applying governance principles by developing clear strategies and increasing employees' awareness of the importance of these principles in improving institutional performance.

Keywords: Governance principles – Financial and administrative corruption – Higher education institutions

المقدمة:

يعد انتشار الفساد في المجتمعات من أخطر التحديات التي تواجهها الدول، وتزداد حدتها في الدول التي تعاني من الحروب والصراعات السياسية، نتيجة غياب الشفافية التشريعات والإجراءات الرادعة (سمهود، 2020).

وتواجه ليبيا هذه الظاهرة في جميع قطاعات الدولة بشكل عام، وقطاع التعليم العالي بشكل خاص، ويعد استنزاف ثروات البلاد، وانتشار مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في المجتمع من أبرز مظاهر هذا الفساد (افتوحه واخرون، 2019).

إن مكافحة الفساد بجميع أشكاله وتطبيق مبادئ الحوكمة وجهان لعملة واحدة، فوضع مبادئ الحوكمة على مستوى التنفيذ مع الحرص على فاعليتها يعد من الأساليب المستخدمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، وفي الوقت الراهن أصبح التركيز على قضايا مكافحة الفساد والحوكمة من اولويات تقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات العامة.

وتظهر أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي في تحسين الأداء والحد من الفساد المالي والإداري، حيث تعتبر هذه المؤسسات الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية البشرية والمجتمعية، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة، ويعد تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه المؤسسات خطوة مهمة لتعزيز الشفافية والمحاسبة وتعزيز سيادة القانون، مما يساهم في اصلاح العملية التعليمية في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم باسره (الشربجي، 2024).

ثانياً: مشكلة الدراسة:

انتشرت مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة، نتيجة لتراكمات عدة، أبرزها ضعف الوازع الديني والانقسام السياسي وازدواجية السلطات، فضلاً عن غياب الدور الفعلي لمؤسسات الدولة، وقد أصدر ديوان المحاسبة تقريراً عن الفترة من 2019 إلى 2022، بين خلاله عن وجود العديد من حالات الفساد المالي في مختلف القطاعات العامة، ومنها قطاع التعليم العالي الذي يعاني أشكالاً متعددة من الفساد المالي والإداري، بسبب تعدد مسؤولياتها وكبر نفقاتها، ويُعتقد أن من أسباب هذه المخالفات هو غياب تطبيق آليات الحوكمة بشكل عام (افتوحة، واخرون، 2019).

كما أن صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة تعزز من هذه المشكلة، لذا من الضروري تبني الحوكمة كنهج إداري يرتكز على الشفافية والمساءلة والمشاركة (ساسي، حسين، 2022).

ويمكن الوقوف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بطرح السؤال الرئيس التالي:

- **ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟**

ومن السؤال الرئيسي السابق يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطبيق مبدا الرؤية الاستراتيجية في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما مدى تطبيق مبدا الشفافية في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما مدى تطبيق مبدا المساءلة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما مدى تطبيق مبدا المشاركة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما مدى تطبيق مبدا سيادة القانون في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ثالثاً: اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف والوقوف على مفهوم الحوكمة وأهميتها في قطاع التعليم العالي.

2- تحديد مفهوم الفساد المالي والإداري وعرض بعض اشكاله في مؤسسات التعليم العالي.

3- التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة (الرؤية الاستراتيجية، الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون) في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في وضع إطار مفاهيمي لمبادئ الحوكمة في مؤسسات العليم العالي، وبيان المفاهيم المتعلقة بالفساد المالي والإداري في هذه المؤسسات.

وتتمثل الأهمية العملية في محاولة تقديم نتائج قد تفيد أصحاب القرار بوزارة التعليم العالي في معرفة أهمية الحوكمة والية تطبيقها في الجامعات، وكيفية وضع الخطط التي تسهم في دعمها لمكافحة الفساد.

خامساً: فرضيات الدراسة:

بناء على ما ورد في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضية الدراسة على الشكل التالي:

- يوجد تطبيق ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

ومن الفرضية الرئيسية السابقة يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تطبيق ذو دلالة إحصائية لمبدأ الرؤية الاستراتيجية في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- يوجد تطبيق ذو دلالة إحصائية لمبدأ الشفافية في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- يوجد تطبيق ذو دلالة إحصائية لمبدأ المساءلة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- يوجد تطبيق ذو دلالة إحصائية لمبدأ المشاركة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- يوجد تطبيق ذو دلالة إحصائية لمبدأ سيادة القانون في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

سادساً: منهج الدراسة:

ولتحقيق اهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته للدراسة، من خلال ما ورد في الادب المحاسبي حول الموضوع، كما تم الاعتماد على الاستبيان كأداة الدراسة، لجمع البيانات حول الموضوع.

سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الكليات التابعة لجامعة صبراتة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–صرمان، كلية الإدارة والموارد البشرية – زلطن)

الحدود الزمنية: كانت هذه الدراسة خلال الربع الأخير من عام 2025.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (الشربجي ، 2024): **بعنوان "مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعات المرقب ،الاسمرية ،مصراته ،سرت"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام في المنهج الكمي، حيث تم تصميم استبانة الكترونية وتوزيعها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات محل الدراسة، وتم الاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (spss) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ضعف مستوى تطبيق معظم مبادئ الحوكمة المتمثلة في مبادئ الشفافية، المساءلة والمحاسبة، الاستجابة والمشاركة، سيادة القانون، والفعالية والتميز في الجامعات محل الدراسة، وتمكنت هذه الجامعات من تعزيز مبدأ الرؤية الاستراتيجية وبدرجة متوسطة، واوصت الدراسة على ضرورة العمل على نشر ثقافة الافصاح والشفافية بمؤسسات التعليم العالي وإقامة ورش العمل والندوات العلمية للتعريف بالقوانين والاجراءات والمعايير الموضوعة لشغل المناصب القيادية وإلزام مجالس الجامعات بتطبيقها ووضع العقوبات التي ينص عليها القانون موضع التنفيذ للحد من الاستخدام السيء للسلطات لمكافحة الفساد المالي والاداري.

2- دراسة (ساسي، حسين، 2022): بعنوان "**دور الحوكمة الإدارية الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في كلية الآداب بجامعة سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة الإدارية الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في كلية الآداب بجامعة سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم وتوزيع استبانة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، وبعد جمع البيانات تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: ان دور الحوكمة الإدارية الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في كلية الآداب بجامعة سبها جاء بدرجة متوسطة، واوصت الدراسة على ضرورة اصدار قانون حوكمة الجامعات في ليبيا يتضمن مجلس الأمناء والمجلس الأكاديمي والمجلس التنفيذي وباقي مجالس الحوكمة الأخرى كخطوة أولى للحد من الفساد الاداري والمالي في قطاع التعليم الجامعي، ووضع نظام حوكمة قوي يعزز سلامة التطبيق القانوني للتشريعات .

3- دراسة (سمهود، 2020): بعنوان" **الفساد المالي في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا – قراءة ناقدة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة السنوية للفترة الزمنية 2013-2018**"، هدفت الدراسة الى تشخيص صور الفساد المالي وانواعه في مؤسسات قطاع التعليم العالي، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الفساد وفق ما جاء في التقرير السنوي لديوان المحاسبة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: ضعف التزام وزارة التعليم بالقانون وتجسيد سيادته في مجال إدارة الشؤون المالية، فضلا عن ضعف مستوى الشفافية في إدارة تلك الشؤون في معظم مؤسسات القطاع ، وأوصت الدراسة بضرورة تبني وزارة التعليم العالي ومؤسساته مدونات للسلوك الأخلاقي، واتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الوزارة لاختيار وتدريب الافراد لتولي المناصب العامة التي تعد عرضة للفساد وضمان تناوبهم على المناصب.

4- دراسة (افتوحة ، وآخرون ، 2019): بعنوان "**الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في القطاع العام – قطاع التعليم العالي**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على اليات الحوكمة للحد من الفساد المالي في قطاع التعليم العالي، ولتحقيق ذلك تم استخدم المنهج الوصفي، لوصف بعض مظاهر الفساد المالي الواردة بتقارير ديوان المحاسبة الليبي للفترة من 2013 إلى 2017 وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ضعف المراقبة والمساءلة من قبل الجهات ذات العلاقة، وسوء سياسة التوظيف، وانعدام المعايير والأسعار النمطية واختلاف الأسعار المستخدمة في تقدير قيمة العقود من مكان لآخر، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام تطبيق آليات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، والتركيز على تعاليم الشريعة الإسلامية كالأمانة والنزاهة والمصداقية من خلال التوعية المستمرة للعاملين بهذه المؤسسات.

5- دراسة (مطرود، عبد علي، 2019): بعنوان " **الفساد الإداري والمالي مفهومة وأشكاله واسبابه وسبل مكافحته- دراسة تحليلية في جامعة كربلاء**" هدفت الدراسة الى التعرف على الفساد الإداري والمالي في جامعة كربلاء بالعراق، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها علي عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتم الاعتماد عي برنامج التحليل الاحصائي (spss) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: عدم وجود قانون يلزم الموظف بتقديم إقرار على ذمته المالية، واوصت الدراسة على تعميق الوعي بقيم العمل وأخلاقياته المهنية، وضرورة التركيز علي التعاون الدولي في مكافحة الفساد المالي والإداري.

تاسعاً: الجانب النظري للدراسة:

1. مفهوم الحوكمة:

تُعَدّ الحوكمة لغة من المصطلحات المستحدثة، وهي مأخوذة من لفظ (الحكومة) بمعنى الانضباط والسيطرة، ويتضمن عدة جوانب منها الحكمة، الحكم، الاحتكام، التحكم (الصويعي، 2019).

ويشير الحوكمة من الناحية الاصطلاحية إلى النهج أو أسلوب ممارسة السلطات في إطار الإدارة الرشيدة والتنظيمية. (الصويعي، 2019)

وتشير الحوكمة في القطاع العام إلى مجموعة القوانين والسياسات التنظيمية، والتدابير الرقابية المؤثرة على توجيه وإدارة الوحدات الحكومية لتحقيق غاياتها بطرق أخلاقية ومهنية، مع التقييد بالنزاهة والشفافية، وتشمل آليات المتابعة والتقييم، والمساءلة، لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جهة، وتقديم خدمات أفضل من جهة أخرى. (افتوحة وآخرون، 2019).

وترمز الحوكمة في التعليم العالي إلى التشريعات واللوائح والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميّز المؤسسي، من خلال تبنّي الاستراتيجيات المناسبة للوصول إلى الأهداف التعليمية والاستراتيجية للجامعة (أبو العرب، 2017).

2. مبادئ الحوكمة:

اتفقت معظم الأدبيات مع تقارير المنظمات الدولية على مبادئ رئيسية للحكومة الرشيدة الاتي (توق،2014):

أ- **الرؤية الاستراتيجية:** ينبغي أن تمتلك مؤسسات التعليم العالي رؤية استراتيجية واضحة تحدد أهدافها ورسالتها المستقبلية مما يساعدها في الوصول إلى مكانة متقدمة ويعكس اهتمامها بالتخطيط طويل لأمد، وتستلزم صياغة الرؤية الاستراتيجية داخل مؤسسات التعليم العالي مشاركة الأكاديميين الإداريين والطلبة وقطاعات الدولة المختلفة لضمان الوصول إلى رؤية تعكس طموحاتها وأمالها.

ب- الشفافية: تتمثل الشفافية في الإفصاح عن السياسات التعليمية والتنفيذية داخل مؤسسات التعليم العالي، وطرح الأفكار والآراء وتعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات هذه المؤسسات، بحيث تكون الإجراءات واضحة وتعمل على انسياب المعلومات وسهولة تطبيقها من قبل جميع الأطراف المشاركة.

ج- المساءلة: ترتبط المساءلة بشكل وثيق بأصحاب السلطة والمسؤولية في مؤسسات التعليم العالي، كما ترتبط بالشفافية ارتباطًا جوهريًا عند اتخاذ القرارات الهامة والحاسمة، وتُعد المساءلة جوهر الحوكمة في هذه المؤسسات.

د- المشاركة: وتعني المشاركة إشراك جميع الأطراف بالمؤسسات في رسم السياسات والخطط، ووضع القوانين والتشريعات على المستوى الأكاديمي والإداري والمالي، مما يجعلها ركيزة أساسية في بناء الإطار العام لتلك المؤسسات.

سيادة القانون: تحدد هذه السيادة توزيع السلطات والصلاحيات بين مختلف القيادات، وتوضح كيفية عمل الإدارات والكليات والأقسام، ضمن إطار من العدالة والمساواة بين جميع المكونات، بعيدًا عن التحيز أو التمييز غير المشروع.

3. مفهوم الفساد:

يُعدّ الفساد من أكثر الظواهر السلبية المنتشرة في المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، وهو يعكس الخروج عن القيم والمعايير والتشريعات المنظمة، وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه " إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة" (سوليفان، 2009، ص6) نقلا عن (سمهود، 2020).

4. الفساد المالي والإداري:

يتمثل الفساد المالي في الانحرافات المالية ومخالفة الأنظمة الرقابية والمحاسبية، أما الفساد الإداري فهو مجموع المخالفات للتشريعات والمؤثرة على قرار الإدارة العامة وأدائها، بهدف الانتفاع المادي المباشر وغير المباشر (بن مسلط، 2004)، ويشمل إساءة استخدام المنصب أو الموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة (حنوف، 2018).

وتتنوع صور الفساد، ومن أبرزها الرشوة، وتتمثل في استغلال الموظف لمنصبه لتحقيق مصلحة خاصة، وقد تُسمى هدية أو مساعدة، إلا أنها تبقى رشوة مهما اختلفت التسميات (عنبر، وخضير، 2018).

ويشير الاختلاس إلى سرقة الأموال، والتزوير وسوء الاستغلال والتلاعب بالسجلات.

ويقصد بالابتزاز الحصول على الأموال من الأفراد مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص الفاسد (أبو دية، 2004)

أما المحسوبية فتعني تمرير مصالح أو قرارات لصالح تنظيمات أو أحزاب أو مناطق، دون أن يكون لهم استحقاق فعلي.

وتعرف المحاباة بأنها تفضيل طرف على آخر دون وجه حق، كما يحدث في منح العقود والمناقصات والمشاريع.

أما الوساطة فتتمثل في دعم شخص ذي نفوذ اجتماعي أو سياسي لشخص لا يستحق منصبًا أو عقدًا أو وظيفة معينة.

5. أسباب الفساد المالي والإداري:

يمكن تلخيص اهم أسباب الفساد المالي والإداري في النقاط التالية (الفارسي، 2017):

1- غياب سيادة القانون: مما تؤدي الى اختلال التوازن بين السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

2- ضعف الجهاز القضائي وعدم قدرته على تنفيذ ومتابعة الاحكام التي يصدرها.

3- ضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها، مما يسهل انخراط المسؤولين السياسيين في الفساد الإداري والمالي.

4- ضعف نظام الرقابة والشفافية، وعدم اتباع معايير الحوكمة الرشيدة، وضعف الحاكمية على مختلف المستويات.

5- غياب حرية الاعلام وعدم السماح للأعلام او للموظفين بالوصول للمعلومات والسجلات العامة.

6- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة، من مدونات سلوك الموظفين في القطاعات العمل العام.

7- عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية) في النظام السياسي.

عاشراً: إجراءات الدراسة الميدانية:

1. الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعرف مدى تطبيق مبادئ الحوكمة (الرؤية الاستراتيجية، الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون) في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس التابعين لجامعة صبراتة – في كليتي – الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان والإدارة والموارد البشرية زلطن.

3. عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس التابعين لقسمي المحاسبة والإدارة في كليتي – الاقتصاد والعلوم السياسية، والإدارة والموارد البشرية زلطن.

4. التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة:

1–توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
من20 إلى اقل من30	1	3.8
من30 إلى اقل من40	9	34.6
من40 إلى اقل من 50	9	34.6
من50 إلى اقل من60	7	26.9
الجموع	26	100.0

من الجدول (1) تبين أن معظم مفردات العينة (من30 إلى اقل من40)، (40 إلى اقل من 50)، (من30 إلى اقل من40) يمثلون (34.6 %)، (34.6 %)، (26.9 %) على التوالي، والباقي ممن أعمارهم (20 إلى اقل من30) يمثلون نسبة (3.8%) من مفردات العينة، أي أن معظم مفردات العينة أعمارهم كبيرة وهذ مؤشر لقدرتهم على تفهم مشكلة الدراسة.

2–توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ماجستير	17	65.4
دكتوراه	9	34.6
المجموع	26	100.0

من خلال الجدول (2) تبين أن معظم مفردات عينة مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون (65.4 %) من جميع المفردات، والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون (34.6%) من مفردات عينة، أي أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يشير إلى أن العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة.

3-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تُعد الجامعة خططها الإستراتيجية بما يحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها	3.15	.881	-.894	.371
2	تترجم رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها بخطة استراتيجية وفق برنامج زمني وبأقل التكاليف	2.65	.892	-1.856	.063
3	تعمل الجامعة على تطبيق وتنفيذ الخطط المستقبلية بكل مسؤولية	2.46	.761	-2.952	.003
4	تُقيم الجامعة خططها وبرامجها باستمرار بهدف تطويرها	2.54	.905	-2.307	.021
5	تضافر الجهود والتعاون بين مختلف الإدارات ومرافق الجامعة يساعد في تجسيد خططها وتحقيق أهدافها	3.27	1.151	-1.142	.254

من خلال الجدول (3) تبين أن معظم مفردات العينة ممن خبرتهم (من10 إلى اقل من 20 سنة) ويمثلون (50%) من مفردات العينة، يليه ممن خبرتهم (اقل من 10سنوات) ويمثلون (34.6%) من مفردات العينة، والباقي ممن سنوات خبرتهم (من 20 سنة فأكثر) بنسبة (15.4%) من مفردات العينة. وهذا يعني أن مفردات العينة لهم خبرة كبيرة، وبالتالي يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

5. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- مدى تطبيق مبدأ الرؤية الاستراتيجية للحوكمة في جامعة صبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية للحوكمة في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية للحوكمة في جامعة صبراتة

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 10سنوات	9	34.6
من10 إلى اقل من 20 سنة	13	50.0
من 20 سنة فأكثر	4	15.4
المجموع	26	100.0

1. تُعد الجامعة خططها الاستراتيجية بما يحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها.
2. تترجم رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها بخطة استراتيجية وفق برنامج زمني وبأقل التكاليف.

3. تضافر الجهود والتعاون بين مختلف الإدارات ومرافق الجامعة يساعد في تجسيد خططها وتحقيق أهدافها.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ب- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. تعمل الجامعة على تطبيق وتنفيذ الخطط المستقبلية بكل مسؤولية.
2. تُقيم الجامعة خططها وبرامجها باستمرار بهدف تطويرها.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية ونقبل البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية في جامعة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول (5).

جدول رقم (5) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
بمدى تطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية للحوكمة في جامعة صبراتة	2.8154	.69954	-1.346	25	.190

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى تطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية للحوكمة في جامعة صبراتة	.945	26	.174

من الجدول (5) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (.945) بدلالة محسوبة (0.174) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة تطبيق مبدأ الرؤية الاستراتيجية في جامعة صبراتة استخدم اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الرؤية الاستراتيجية في جامعة صبراتة

من خلال الجدول (6) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (-1.346) بدلالة محسوبة (0.190) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير إلى وجود تدني في تطبيق مبدأ الرؤية الاستراتيجية في الجامعة.

2- مدى تطبيق مبدأ الشفافية للحوكمة في جامعة صبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل العبارات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشفافية للحوكمة في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7) .

جدول رقم (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الشفافية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تُراعي الجامعة مبادئ الشفافية والوضوح في التطبيق الكامل للأنظمة والتعليمات على العاملين في الجامعة	2.27	1.041	-2.986	.003
2	يوجد بالجامعة نظام خاص بالإعلام يتم من خلاله الإفصاح عن الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل داخل الجامعة	2.73	.827	-1.615	.106
3	تفصح الجامعة عن المعايير المتبعة لشغل المناصب القيادية والإدارية	2.00	1.058	-3.410	.001
4	يتم تطبيق معايير واضحة لتقييم أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة	2.69	.884	-1.713	.087
5	تفصح الجامعة عن سياساتها المتبعة في منح المكافئات لجميع العاملين بها	2.04	.916	-3.610	.000

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. يوجد بالجامعة نظام خاص بالإعلام يتم من خلاله الإفصاح عن الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل داخل الجامعة.
2. يتم تطبيق معايير واضحة لتقييم أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

ب- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. تُراعي الجامعة مبادئ الشفافية والوضوح في التطبيق الكامل للأنظمة والتعليمات على العاملين في الجامعة.
2. تفصح الجامعة عن المعايير المتبعة لشغل المناصب القيادية والإدارية
3. تفصح الجامعة عن سياساتها المتبعة في منح المكافئات لجميع العاملين بها

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الشفافية في جامعة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة على جميع العبارات المتعلقة بالفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (8) التالي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى تطبيق مبدأ الشفافية للحوكمة في جامعة صبراتة	.957	26	.334

من الجدول (8) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (.957) بدلالة محسوبة (0.334) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول (9).

الجدول (9) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ الشفافية في جامعة صبراتة.

من خلال الجدول (9) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (4.989-) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.3462) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، مما يشير إلى وجود ضعف في تطبيق مبدأ الشفافية في جامعة صبراتة.

3- مدى تطبيق مبدأ المساءلة في جامعة صبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المساءلة في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10).

جدول (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المساءلة في جامعة صبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق مبدأ الشفافية للحوكمة في جامعة صبراتة	2.3462	.66827	-4.989	25	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يوجد نظام فعال للمساءلة والرقابة يمنع تفشي الفساد المالي والإداري بالجامعة وكلياتها	2.54	.905	-2.307	.021
2	يتم مساءلة مجالس الكليات بخصوص الأداء والمخرجات المتوقعة	2.58	.902	-2.180	.029
3	يتم تطبيق أسس وقوانين واضحة للمساءلة بشأن أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة	3.00	.938	-.037	.971
4	يتم تطبيق قواعد وأنظمة الرقابة بشكل حقيقي يسمح بتقييم الأداء المالي والإداري الفعلي للكليات	2.50	.990	-2.372	.018
5	تلزم الجامعة الكليات بتقديم تقارير دورية عن مستوى أدائها وكيفية تسيير العهد المالية الخاصة بها	2.85	1.008	-.786	.432
6	يُسمح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بتقديم أسئلة واستفسارات فيما يتعلق بأعمال الجامعة	2.38	.983	-2.751	.006

من خلال الجدول رقم (10) تبين إن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات (**يتم تطبيق أسس وقوانين واضحة للمساءلة بشأن أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة)، (تلزم الجامعة الكليات بتقديم تقارير دورية عن**

مستوى أدائها وكيفية تسيير العهد المالية الخاصة بها) لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة، بينما جاءت الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات **(يوجد نظام فعال للمساءلة والرقابة يمنع تفشي الفساد المالي والإداري بالجامعة وكلياتها)، (يتم مساءلة مجالس الكليات بخصوص الأداء والمخرجات المتوقعة)، (يتم تطبيق قواعد وأنظمة الرقابة بشكل حقيقي يسمح بتقييم الأداء المالي والإداري الفعلي للكليات)، (يُسمح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بتقديم أسئلة واستفسارات فيما يتعلق بأعمال الجامعة)**، نرفض الفرضيات الصفرية العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، مما يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات،

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المساءلة في جامعة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي، وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى تطبيق مبدأ المساءلة للحوكمة في جامعة صبراتة	.962	26	.431

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.962) بدلالة محسوبة (0.431) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المساءلة في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق مبدأ المساءلة للحوكمة في جامعة صبراتة	2.6410	.64583	-2.834	25	.009

من خلال الجدول (12) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (-2.834) بدلالة محسوبة (0.009) أقل من مستوى المعنوية (0.05) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.6410) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، مما يشير إلى وجود في تطبيق مبدأ المساءلة في الجامعة صبراتة.

4- مدى تطبيق مبدأ المشاركة في جامعة صبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المشاركة في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المشاركة في جامعة صبراتة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تعمل الجامعة على تحسين أساليب المشاركة بها فيما يخص صنع القرار ووضع الخطط وتقديم الاقتراحات والحلول للمشكلات	2.58	.945	-2.129	.033
2	تقوم الجامعة بتشكيل لجان عمل مشتركة بين الإدارات لتفعيل مبدا العمل الجماعي	2.73	.962	-1.380	.167
3	يوجد بالجامعة "صندوق شكاوي" خاص باستقبال الاقتراحات والشكاوي وتتعامل معه إدارة الجامعة بمهنية عالية	2.62	1.061	-1.751	.080
4	تُشرك الجامعة ممثلين عن الطلبة والإدارة والأساتذة في تسيير شؤون الجامعة عند الضرورة	2.23	.951	-3.201	.001
5	تساهم الجامعة بتقديم الخدمات العامة للمجتمع من خلال تطوير البنية التحتية والتشجير المناطق المحيطة بالكليات وبعض الخدمات الاجتماعية الأخرى	2.35	.936	-2.946	.003

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية **(تقوم الجامعة بتشكيل لجان عمل مشتركة بين الإدارات لتفعيل مبدأ العمل الجماعي)، (يوجد بالجامعة "صندوق شكاوي" خاص باستقبال الاقتراحات والشكاوي وتتعامل معه إدارة الجامعة بمهنية عالية)**، لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة، بينما جاءت الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية **(تعمل الجامعة على تحسين أساليب المشاركة بها فيما يخص صنع القرار ووضع الخطط وتقديم الاقتراحات والحلول للمشكلات)، (تُشرك الجامعة ممثلين عن الطلبة والإدارة والأساتذة في تسيير شؤون الجامعة عند الضرورة)، (تساهم الجامعة بتقديم الخدمات العامة للمجتمع من خلال تطوير البنية التحتية والتشجير المناطق المحيطة بالكليات وبعض الخدمات الاجتماعية الأخرى)**، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المشاركة بجامعة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول (14) التالي

جدول رقم (14) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى تطبيق مبدأ المشاركة للحوكمة في جامعة صبراتة	.961	26	.415

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.961) بدلالة محسوبة (0.415) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول (15).

الجدول رقم (15) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ المشاركة في جامعة صبراتة:

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق مبدأ المشاركة للحوكمة في جامعة صبراتة	2.5000	.76577	-3.329	25	.003

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (3.329-) بدلالة محسوبة (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة (2.5000) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ضعف في تطبيق مبدأ المشاركة بجامعة صبراتة.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ سيادة القانون في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (16).

جدول رقم (16) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ سيادة القانون للحوكمة في جامعة صبراتة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تطبق الجامعة الأنظمة والتعليمات بشكل كامل وعلى الجميع دون تمييز	2.35	.745	-3.368	.001
2	توظف الجامعة الأنظمة والتعليمات بما يحفظ حقوق جميع العاملين بها (الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين)	2.77	1.032	-1.127	.260
3	يتم تطبيق القوانين المعمول بها في حالة حدوث تجاوزات مثل الرشوة والغش والاستعمال السيئ للسلطة وتنفيذ العقوبات المنصوص عليها بغض النظر عن المركز القائم بهذه التجاوزات	2.54	.948	-2.276	.023
4	آلية منح المكافئات بالجامعة تتم وفق معايير واضحة ومعروفه مسبقا	2.19	1.059	-3.024	.002
5	فاعلية الأنظمة والتعليمات المعمول بها بالجامعة ساهمت في الحد من التصرفات السلبية مثل المحسوبية والوساطة	2.19	.895	-3.356	.001

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية **(توظف الجامعة الأنظمة والتعليمات بما يحفظ حقوق جميع العاملين بها (الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين)**، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة، بينما جاءت الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية **(تطبق الجامعة الأنظمة والتعليمات بشكل كامل وعلى الجميع دون تمييز)، (يتم تطبيق القوانين المعمول بها في حالة حدوث تجاوزات مثل الرشوة والغش والاستعمال السيئ للسلطة وتنفيذ العقوبات المنصوص عليها بغض النظر عن المركز القائم بهذه التجاوزات)، (آلية منح المكافئات بالجامعة تتم وفق معايير واضحة ومعروفه مسبقا)، (فاعلية الأنظمة والتعليمات المعمول بها بالجامعة ساهمت في الحد من التصرفات السلبية مثل المحسوبية والوساطة)**، لذلك نرفض

الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل البديلة، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ سيادة القانون للحوكمة في جامعة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (17) التالي:

جدول رقم (17) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى تطبيق مبدأ سيادة القانون للحوكمة في جامعة صبراتة	.979	26	.859

من خلال الجدول (17) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (.979) بدلالة محسوبة (0.859) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ سيادة القانون في جامعة صبراتة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس كما يلي:

الجدول رقم (18) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبدأ سيادة القانون للحوكمة في جامعة صبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق مبدأ سيادة القانون للحوكمة في جامعة صبراتة	2.4077	.66328	-4.553	25	.000

من خلال الجدول (18) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (4.553-) بدلالة محسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.4077) وهو أقل من متوسط المقياس (3)، إشارة لوجود ضعف في تطبيق مبدأ سيادة القانون في جامعة صبراتة.

الحادي عشر: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

لاختبار الفرضية الرئيسية (مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة) تم إيجاد متوسطات إجابات العينة على العبارات المتعلقة بالفرضية، واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام اختبار شبيرو ويلك.

جدول رقم (19) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	.969	26	.586

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.969) بدلالة محسوبة (0.586) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك تم اختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة، وتم استخدام اختبار (T) كما يلي:

الجدول رقم (20) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	2.5459	.53471	-4.331	25	.000

من خلال الجدول (20) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (4.331-) بدلالة محسوبة (0.000) أقل من المعنوية (0.05) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.5459) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، مما يشير إلى وجود ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الثاني عشر: نتائج الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

1- وجود ضعف واضح في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل جامعة، وأن جميع المبادئ الحوكمة لا تُطبَّق بشكل كافٍ.

2- يوجد بالجامعة نظام للإعلام بمستوى متوسط يتم خلاله الإفصاح عن الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل داخل الجامعة.

3- وجود ضعف في الإفصاح عن المعايير المتبعة في الجامعة لشغل المناصب القيادية والإدارية.

4- وجود إلزام للكليات بمستوى متوسط بتقديم تقارير دورية عن مستوى أدائها وكيفية تسيير العهد المالية الخاصة بها.

5- وجود ضعف في مساءلة مجالس الكليات بخصوص الأداء والمخرجات المتوقعة.

6- هناك ضعف في تطبيق القوانين المعمول بها في حالة حدوث تجاوزات مثل الرشوة والغش والاستعمال السيء للسلطة وتنفيذ العقوبات المنصوص عليها بغض النظر عن المركز القائم بهذه التجاوزات.

الثالثة عشر: توصيات الدراسة:

1- تعزيز جهود الجامعة في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال وضع استراتيجيات واضحة، وزيادة وعي العاملين بأهمية هذه المبادئ في تحسين الأداء المؤسسي، وضمان تحقيق الأهداف التعليمية والإدارية.

2- ضرورة تنفيذ العقوبات التي ينص عليها القانون للحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.

3- إقامة ندوات علمية وورش عمل، للتعريف بالحوكمة ودورها في الحد من الفساد بأنواعه في مؤسسات التعليم العالي.

المراجع:

- أبو العرب، هبه حماد (2017)، دور تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي– دراسة تطبيقية على كليات التقنية بمحافظات غزة، المؤتمر العلمي الثاني لتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني، غزة، فلسطين.
- أبو دية، أحمد (2004)، الفساد أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، الطبعة الأولى، القدس، فلسطين.
- افتوحة، مصطفى، وخلاط، جميل، والزواغي، صالح (2019)، الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في القطاع العام– قطاع التعليم العالي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة تحت عنوان "المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية–ليبيا نموذجا"، الخمس، ليبيا.
- الشربجي، عادل محمد (2024)، مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعات المرقب، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربوللي، العدد التاسع، جامعة المرقب.
- الصويعي، هند خليفة (2019)، دور ممارسة مبادئ الحوكمة بكلية الاقتصاد في جامعة بنغازي من وجهة نظر العاملين، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة تحت عنوان "المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية–ليبيا نموذجا"، الخمس، ليبيا.
- الفارسي، عيسى (2017)، أثر الحرية الاقتصادية والديموقراطية على الفساد في ليبيا–مؤشرات دولية، المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، مجلس النواب – البيضاء، ليبيا.
- بن مسلط، الشريف طلال (2004)، ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك بن عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 18، العدد 18، المملكة العربية السعودية.
- توق، محي الدين شعبان (2014)، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- حنوف، عبد الرحمن (2018)، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك المملوكة للدولة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ساسي، ريم مفتاح، وحسين، منى علي (2022)، دور الحوكمة الإدارية الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في كلية الآداب في جامعة سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة سبها، العدد 1، سبها، ليبيا.
- سمهود، فتحي المبروك (2020)، الفساد المالي في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا– قراءة ناقدة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة السنوية للفترة (2018–2013)، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 5، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.
- عنبر، اسيل جبار، وخضير، ضياء زامل (2018)، فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي– دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية، مجلة الدنانير، المجلد 1، العدد 13، العراق.
- مطرود، مازن عودة، وعبد علي، علياء حسين (2021)، الفساد الإداري والمالي.. مفهومة واشكاله واسبابه وسبل مكافحته– دراسة تحليلية في جامعة كربلاء، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 39، كربلاء، العراق.